نقابة المكتبيين بين آمال الماضى وطموحات المستقبل

د. عبد الرحيم محمد عبد الرحيم
مدرس بقسم المكتبات والمعلومات
كلية الآداب – جامعة سوهاج

ملخص الدراسة:

يقدم هذا البحث دراسة لحلم المكتبيين المصريين وأملهم في إنشاء نقابة مهنية لهم؛ حيث يهدف هذا البحث إلى التعرف على مدى الحاجة لإنشاء نقابة للمكتبيين في مصر، وأهميتها في الرقي بالمهنة والمهنيين ماديًا ومعنويًا من خلال دراسة أهداف النقابة والأنشطة والخدمات التي يجب أن تقدمها للأعضاء، والموارد المالية لها والتشريعات الخاصة بالنقابات المهنية، ودور الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات في إنشاء نقابة للمكتبيين، وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها حاجة المكتبيين المصريين لإنشاء نقابة مهنية تعمل على الرقي بالمهنة، وتدعيم الأعضاء اقتصاديًا ومهنيًا، بالإضافة إلى عدم وجود تشريع أو قانون موحد لإنشاء النقابات المهنية رغم أهمية ذلك، ووجود عقبات تحول دون إنشاء نقابة المكتبيين.

مقدمة:

يعد تخصص المكتبات والمعلومات من التخصصات الحديثة نسبيًا في مصر والعالم العربي؛ حيث بزغت البذرة الأولى للتخصص في منتصف القرن العشرين مع ظهور أول معهد أكاديمي للإعداد المهني لأمناء المكتبات عام ١٩٥٠/ ١٩٥١م، وكان عبارة عن معهد عال في جامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة حاليًا)، ثم تحول إلى قسم

في كلية الآداب، وإن بدأت بذور علم المكتبات الحديث في مصر عام ١٨٧٠م بإنشاء المكتبة الوطنية[١].

ويرتكز هذا التخصص على ثلاثة أنواع من المؤسسات الميدانية:

- مؤسسات الحفظ والاختزان: وهي التي تعمل على حفظ مصادر المعلومات؛ وبالتالي حفظ المعلومات وتنظيمها بهدف استرجاعها، وتقديم خدمات معلوماتية منها للمستفيدين، ويتمثل هذا النوع من المؤسسات في المكتبات المختلفة ومراكز المعلومات، وهذا النوع هو الذي تتم فيه الممارسة الفعلية للمهنة.
- مؤسسات تعليمية أو أكاديمية: وتتمثل في أقسام المكتبات والمعلومات التي تهدف إلى توفير وإعداد العنصر البشري القادر والمدرب على العمل في المكتبات ومراكز المعلومات (مؤسسات الحفظ).
- مؤسسات مهنية: ويطلق عليها أيضًا مؤسسات الضبط؛ نظرًا لأنها تهدف إلى ضبط العمل في النوعين السابقين من خلال توفير التشريعات والتقنيات اللازمة، وتحقيق التعاون والتنسيق اللازم بين مؤسسات الحفظ والمؤسسات التعليمية، وتهدف كذلك للارتقاء بالمهنة وبالعاملين في المكتبات ومراكز المعلومات، وتتمثل هذه المؤسسات في الجمعيات والاتحادات والنقابات المهنية.

وبالرغم من حداثة التخصص يلاحظ انتشار مؤسسات الحفظ والمؤسسات التعليمية نظرًا لأهميتهما واعتبارهما من الركائز الأساسية التي يعتمد عليها التخصص؛ حيث تنتشر المكتبات بأنواعها المختلفة ومراكز المعلومات في ربوع مصر، وكذلك توالى إنشاء الأقسام الأكاديمية لتدريس علوم المكتبات والمعلومات منذ

---

(١) انظر: سهير عبد الباسط عيد. الجمعيات المصرية للمكتبات والمعلومات. الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات.- مج٧، ع١٤ (يوليو ٢٠٠٠). ص ١٧٧.

خمسينيات القرن العشرين وحتى تاريخ إعداد هذه الدراسة(*)، في حين يقل انتشار مؤسسات الضبط- والتي تعد الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات أشهر نموذج لها في مصر- فضلا عن عدم الاهتمام بمؤسسات الضبط من جانب مؤسسات الدولة بالرغم من أهمية هذه المؤسسات للرقي بالمهنة وتطويرها والارتقاء بالمتخصصين في مجال المكتبات والمعلومات، وربما يرجع ذلك لوجود عقبات تواجه إنشاء مثل هذا النوع من المؤسسات الميدانية للتخصص، وتخوف بعض الجهات الحكومية من الدور الملقى على عاتق هذه المؤسسات، فضلاً عن عدم الإيمان الكافي بأهمية التخصص ومؤسساته من قبل هذه الجهات؛ فلقد بذلت العديد من المحاولات- وما زالت- لإنشاء نقابة للمتخصصين في مجال المكتبات والمعلومات في مصر؛ حيث تعد النقابات المهنية أقوى المؤسسات المهنية، وأكثرها تحقيقًا لأهداف هذا النوع من المؤسسات؛ لما للنقابات المهنية من أدوار سياسية من خلال تعاونها مع الجهات الحكومية والحكومات لتحقيق أهدافها، وأدوار اقتصادية واجتماعية ... إلخ.

لذلك ولأهمية هذا الموضوع، ولحاجة المتخصصين في مجال المكتبات والمعلومات الماسة لنقابة مهنية ترعى مصالحهم، وترقى بمهنتهم، ومن ثم تعمل على تطوير المجتمع والنهوض به علميًا وثقافيًا في عصر المعلومات من خلال تطوير المؤسسات المعلوماتية فقد رأى الباحث ضرورة القيام بهذه الدراسة؛ للتعرف أكثر على النقابات المهنية المتخصصة- أحد أنواع المؤسسات الميدانية- وأهميتها، وأهدافها، ودورها في الارتقاء بالمهنة، والارتفاع بمستوى المتخصصين، وكذلك معرفة الجهود المبذولة لإنشاء نقابة للمكتبيين في مصر، والوقوف على أهم المعوقات التي تعوق إنشاء هذه النقابة.

(*) بلغ عدد أقسام المكتبات والمعلومات في الجامعات المصرية ما يقرب من حوالي ٢٠ قسمًا.

أهداف الدراسة وحدودها:

تهدف الدراسة لدراسة إنشاء نقابة مهنية للمتخصصين في مجال المكتبات والمعلومات في مصر (لمهن المعلومات والمكتبات)، والتعرف على أهمية وأهداف وأدوار النقابات المهنية في تطوير المهنة والارتقاء بها، ومعرفة الجهود المبذولة لإنشاء نقابة للمكتبيين في مصر، والوقوف على أهم المعوقات التي تحول دون إنشاء هذه النقابة، ويتفرع من هذا الهدف العام مجموعة من الأهداف الفرعية، تتمثل فيما يأتي:

١. التعرف على مفهوم النقابات المهنية، وموقعها بين أنواع النقابات.
٢. توضيح أوجه التشابه والاختلاف بين النقابات المهنية وبقية المؤسسات المهنية المتمثلة في الجمعيات والاتحادات المهنية.
٣. التعرف على أهمية النقابات المهنية ودورها في الارتقاء بالمهنة والعاملين بها، ومعرفة مدى الحاجة لنقابة للمكتبيين في مصر.
٤. التعرف على دور الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات في إنشاء نقابة للمكتبيين.
٥. معرفة معوقات إنشاء نقابة للمكتبيين.
٦. التعرف على أهداف النقابات المهنية بصفة عامة، وأهداف نقابة المكتبيين بصفة خاصة، وكذلك الأدوار والخدمات التي يجب أن تقدمها للأعضاء.
٧. معرفة شروط عضوية النقابة ومصادر تمويلها.

تساؤلات الدراسة:

يمكن بلورة هذه الدراسة في العديد من التساؤلات التي يمكن- من خلال الإجابة عنها- التوصل إلى تحقيق أهداف الدراسة، كما يأتي:

١. ما المقصود بالنقابات المهنية؟ وما موقعها بين أنواع النقابات؟
٢. هل هناك فرق بين النقابات والمؤسسات المهنية الأخرى؟
٣. ما أهمية النقابات المهنية؟ وما مدى الحاجة لإنشاء نقابة للمكتبيين في مصر؟

٤. ما دور الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات في إنشاء نقابة المكتبيين؟
٥. ما معوقات إنشاء نقابة المكتبيين؟
٦. ما أهداف النقابات المهنية ؟ وما أهداف نقابة المكتبية تحديدا؟
٧. ما الأدوار والخدمات التي يتوقع أن تقدمها النقابة للأعضاء؟
٨. ما شروط عضوية النقابة؟ وما سبل توفير الموارد المالية لها؟

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ لدراسة محاولة إنشاء نقابة للمكتبيين في مصر، ومعرفة أهمية ذلك، ومدى الحاجة إليه.

الدراسات السابقة:

لا توجد دراسات سابقة في موضوع الدراسة، ولكن نتيجة بحث الإنتاج الفكري، اتضح وجود بعض الدراسات (الأجنبية والعربية) التي لها علاقة أو صلة بموضوع هذه الدراسة.

أولاً- الدراسات الأجنبية:

من أبرز الدراسات الأجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة ما يلي:

١. دراسة سيجينو[٢]:

موضوع هذه الدراسة "النقابات (الاتحادات) المهنية كمؤسسات اجتماعية في ظل اقتصاديات السوق الحر"، واهتمت هذه الدراسة بالتعرف على الوظائف الاجتماعية التي تمارسها الاتحادات والنقابات المهنية في المجتمع الياباني، وتوصلت الدراسة إلى أن الاتحادات والنقابات المهنية في اليابان يُلقى على عاتقها العديد من الوظائف، من أبرزها التعاون مع الحكومة في صياغة الخطط والبرامج التنموية والصناعية، وتنظيم التعاملات بين الإدارة والعاملين في كافة المؤسسات، بالإضافة إلى المشاركة في تحسين الأجور وظروف العمل.

(2) Sugeno. K.. "Unions as Social Institutions in Democratic Market Economies".- International Labour Review. Vol. 133 (Geneva: International Labour Organization. 1994). Pp. 511- 522.

٢. دراسة ماركيلا[٣]:

وهي بعنوان "دور النقابات المهنية في تطوير أنظمة التعليم المستمر (التعليم الدائم)". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور النقابات المهنية في إنجلترا في وضع وتنفيذ برامج للتثقيف والتعليم المستمر لأعضائها. وتوصلت الدراسة إلى أن النقابات المهنية في إنجلترا تهتم بتطوير أنظمة وبرامج التعليم المستمر التي تقدمها لأعضائها، وتشجعهم على الإقبال عليها.

٣. دراسة كاسوني[٤]:

موضوع هذه الدراسة "تأثيرات الاتحادات المهنية على الأجور والتوظيف في أورجواي". وهدفت الدراسة إلى التعرف على دور الاتحادات المهنية في وضع سياسات وخطط التوظيف، وتحديد مستويات الأجور. وتوصلت الدراسة إلى أن الاتحادات المهنية في أورجواي تبذل جهودًا مع الحكومة والمؤسسات العامة والخاصة من أجل تحسين الأجور، وتشارك في مناقشة ووضع سياسات التوظيف.

ثانيًا- الدراسات العربية:

أهم هذه الدراسات:

١. دراسة عبد الله حنفي عبد العزيز[٥]:

---

(3) Markkula. M.. "The Role of Professional Organizations in Developing Systems for Lifelong Learning".- Industry & Higher Education Journal. Vol. 9. No. 4 (Aug. 1995). Pp. 227- 235. available at: www.eric.ae.net/ericdb/EJ507842.htm. visited in: 8/5/2011

(4) Cassoni, A.. "The Effects of Trade Unions on Wages Employment in Uruguay".- Ph D.- University of Southampton. United Kingdom. 2002. available at: www.lib.umi.com/dissertations/fullcit/426369. visited in: 8/5/2011.

وهي دراسة مقارنة، هدفت إلى التعرف على دور النقابات المهنية في الحياة الدستورية، وفي تطوير القوانين والتشريعات الخاصة بالعمل في كل من مصر وفرنسا. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن النقابات المهنية في مصر وفرنسا مارست دورًا مهنيًا ووطنيًا وسياسيًا قبل أن يصدر تشريع يعترف بهذه النقابات، وتفوق النقابات المهنية في فرنسا على مثيلتها في مصر من حيث القيام ببعض الأدوار؛ مثل المشاركة في الوظيفة الإدارية والتنفيذية للدولة، والضغط على السلطات العامة للتراجع عن القرارات التي اتخذتها ضد مصالح أعضاء النقابة.

٢. **دراسة محمد علي بخيت**[٦]:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور النقابات العمالية في تنمية الوعي السياسي لدى أعضاء هذه النقابات. وباستخدام منهج الدراسة الميدانية توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أبرزها أن هناك علاقة إيجابية بين عضوية النقابات والوعي السياسي.

٣. **دراسة عماد صموئيل وهبة**[٧]:

---

(٥) عبد الله حنفي عبد العزيز. دور النقابات في الحياة الدستورية/ إشراف محمد مرغني خيري.- أطروحة (دكتوراه).- جامعة عين شمس- كلية الحقوق، ١٩٩٧.

(٦) محمد علي بخيت. دور النقابات العمالية في تنمية الوعي السياسي: دراسة ميدانية على أعضاء النقابات العمالية بمحافظة سوهاج/ إشراف بدرية شوقي عبد الوهاب، صابر محمد عبد ربه.- أطروحة (دكتوراه).- جامعة سوهاج- كلية الآداب- قسم الاجتماع، ٢٠٠٢.

(٧) عماد صموئيل وهبة جرجس. الدور التربوي لبعض النقابات المهنية في المجتمع المصري في ضوء بعض التغيرات المعاصرة: دراسة ميدانية/ إشراف أحمد محمود عبد المطلب، محمد الأصمعي محروس.- أطروحة (دكتوراه).- جامعة سوهاج- كلية التربية- قسم أصول التربية، ٢٠٠٤.

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الدور التربوي لبعض النقابات المهنية في المجتمع المصري في ضوء بعض التغيرات المعاصرة، وباستخدام منهج الدراسة الميدانية توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها قيام النقابات المهنية بدور متوسط في مجال إنماء مفهوم التعليم المستمر لدى أعضائها، وكذلك في مجال تنمية أخلاقيات المهنة، وكذلك الأمر بالنسبة لدورها في مجال التربية الاقتصادية والبيئية والسكانية، بينما تقوم النقابات المهنية بدور بارز في مجال التربية السياسية والاجتماعية والاقتصادية لأعضائها.

يتضح مما سبق أن الدراسات السابقة تختلف عن الدراسة الحالية؛ حيث إن هذه الدراسات تعالج بعض الجوانب المتعلقة بالنقابات المهنية وأدوارها التربوية والسياسية والاقتصادية وغيرها، و لا تتعرض للحديث عن النقابات المهنية المتخصصة في مجال المكتبات والمعلومات.

ولكن كل هذه الدراسات تفيد وتخدم الدراسة الحالية، التي تهدف إلى دراسة حلم المكتبيين في مصر، ومحاولة إنشاء نقابة متخصصة في مهن المعلومات والمكتبات؛ للرقي بالمهنة، والارتفاع بمكانتها، وتدعيم الأحوال الاقتصادية والمهنية لأعضاء النقابة.

تعريف النقابة:

يمكن تعريف النقابة لغة و اصطلاحًا كما يلي:

التعريف اللغوي للنقابة:

وردت كلمة النقابة في كل من المعجم الوسيط[٨] والمعجم الوجيز[٩]، بمعنى نقب على القوم، أي صار نقيبًا عليهم، والنقابة قيام النقيب مقام من يمثلهم في رعاية

---

[٨] إبراهيم أنيس وآخرون. المعجم الوسيط. الجزء الثاني. ط٢.- القاهرة: معجم اللغة العربية، ١٩٧٢. ص ص ٩٤٣، ٩٤٤.

[٩] مجمع اللغة العربية. المعجم الوجيز.- القاهرة: مجمع اللغة العربية، ١٩٨٠. ص ٦٢٩.

شئونهم، والنقابة هي مجموعة من الأفراد يتم اختيارهم لرعاية شئون طائفة من الطوائف.

ويخلص عماد صموئيل[١٠] إلى أن النقابة في اللغة تعني مجموعة من الأفراد يختارون لرعاية شئون طائفة من الطوائف أو مهنة من المهن.

التعريف الاصطلاحي للنقابة:

النقابة عبارة عن مجموعة من الأفراد مرتبطين بعضهم ببعض لتحقيق هدف معين أو بغرض القيام بعمل محدد[١١].

وورد تعريف النقابة في دائرة المعارف البريطانية بأنها هيئة أو جمعية أو اتحاد يمثل مجموع العاملين في صناعة أو مهنة، ويملك التعبير عن رغبات هذا المجموع من الأعضاء، ويعمل على تحقيق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية في إطار النظام الاجتماعي القائم، والنقابة مسئولة عن جعل بيئة العمل تتسم بالديمقراطية والعمل الجماعي[١٢].

مما سبق يتبين أن النقابة عبارة عن منظمة تضم مجموعة من الأفراد المرتبطين بعضهم ببعض (تجمعهم مهنة معينة أو صناعة محددة)؛ لتحقيق هدف معين أو بغرض القيام بعمل محدد.

وطبقًا لهذا التعريف تنقسم النقابات إلى نوعين كما يلي:

أولاً- النقابات العمالية:

النقابة العمالية عبارة عن اتحاد أو رابطة أو منظمة تضم العمال المشتغلين في حرفة أو صناعة أو مؤسسة معينة، يتم تكوينه بغرض تحسين ظروف أعضائه

---

(١٠) عماد صموئيل وهبة جرجس. مصدر سابق. ص ٤٠.

(11) Longman Group (FE) Ltd. Longman Active Study Dictionary of English.- Cairo: The Egyptian International Publishing Company, [1992], p. 620.

(12) Strobb. A. F.: Trade Unionism". The Encyclopedia Britannica.- Vol. 18. – Chicago: Encyclopedia Britannica. Inc., 1975, pp. 563- 571.

وتحقيق بعض المنافع لهم، بجانب توفير الحماية لهؤلاء العمال وتأمين مستقبلهم، ورفع مستواهم المعيشي، وتحسين ظروف العمل المحيطة بهم(١٣).

وتهدف النقابة العمالية للدفاع عن حقوق أعضائها، وتحسين أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية، وتتسم بأن غالبية من ينضمون إليها ينتمون إلى الطبقة العاملة، ويدور نشاطهم في الغالب حول العمل اليدوي، كما أن هذه النقابات لا تملك اختصاصات مهنية أساسية، أي أنها لا تضع قواعد للالتحاق بالمهنة أو الحرفة وطريقة ممارستها، أو تحدد المؤهلات والشروط اللازمة للعمل في تخصص معين(١٤).

وتقسم النقابات العمالية إلى ثلاثة أنواع:

١. **النقابات الحرفية**:

تتكون النقابة الحرفية من الأفراد الذين يعملون في حرفة واحدة، بصرف النظر عن نوعية المؤسسات التي يعملون بها(١٥)، مثل نقابة السائقين.

٢. **النقابات الصناعية**:

تضم النقابات الصناعية الأفراد الذين يعملون في صناعة معينة أو صناعات متماثلة ومرتبطة بعضها ببعض في نقابة واحدة، بصرف النظر عن الحرفة أو المهنة التي يمارسها هؤلاء الأفراد داخل هذه الصناعة(١٦)، مثل نقابة صناعة الأدوية.

٣. **النقابات العامة**:

---

(13) Pascual. G. S.: Fundamentals of Industrial Sociology.- 2nd Ed.- New York: Macmillan Publishing Co., 1992. p. 15.

(١٤) انظر: السيد حنفي عوض. الحركات السياسية للطبقة العاملة.- القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٨٧. ص ٣١.

(١٥) عبد الله غلوم حسين. الخدمة الاجتماعية العمالية في الكويت.- ط٢.- الكويت: مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، ١٩٩٥. ص ١٧٦.

(١٦) انظر: صلاح الدين عبد الباقي. النقابات العمالية والعلاقات الصناعية.- الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٣. ص ٧.

تتكون النقابات العامة نتيجة اندماج أو اتحاد بين عدد من النقابات الصناعية والحرفية؛ حيث تضم النقابة العامة في عضويتها أكثر من صناعة وحرفة متشابهة أو مرتبطة[١٧]. وقد أصبحت النقابات العمالية العامة النمط السائد في المجتمع المصري، ومن أمثلتها نقابة الخدمات الصحية.

ثانيًا- النقابات المهنية:

النقابة المهنية عبارة عن مؤسسة أو تنظيم مهني واجتماعي يقوم على تجمع الأفراد الذين ينتمون لمهنة معينة أو مهن متقاربة ومترابطة، وتربطهم مصالح مشتركة وغايات متشابهة، ينشأ هذا التنظيم وفقًا للقانون، يهدف هذا التنظيم إلى الرقي بالمهنة والارتفاع بمكانتها، وكذلك تدعيم الحالة الاقتصادية والمهنية للعاملين في المكتبات والمتخصصين في مجال المكتبات وتطويرهم[١٨].

وتعد النقابات من أهم المؤسسات المهنية؛ لذلك تتناول الدراسة فيما يلي موقع النقابات بين المؤسسات المهنية.

موقع النقابات بين المؤسسات المهنية:

تقسم المؤسسات المهنية المتخصصة في مجال المكتبات والمعلومات إلى ثلاثة أنواع، كما يلي:

١. الجمعيات المهنية:

الجمعيات المهنية عبارة عن منظمات للأشخاص أو الهيئات التي تتحد من أجل تطوير خدمات المكتبات والمعلومات طبقًا لمعايير الأداء، والجمعيات تعمل على تحسين أوضاع ومرتبات العاملين في المهنة فضلاً عن قيامها بتقديم خدمات للأعضاء مقابل اشتراكاتهم، وتسعى الجمعيات المهنية لتحقيق هدفي الرقي بالمهنة والارتفاع

---

(١٧) علي محمود إسلام. علم الاجتماع الصناعي.- ط٣.- القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٠. ص ٣٢٧.

(١٨) انظر: عماد صموئيل وهبة. مصدر سابق. ص ٤٣.

بمكانتها، وتدعيم الحالة الاقتصادية والمهنية للعاملين في المكتبات[١٩].

٢. الاتحادات المهنية:

يمثل الاتحاد مستوى أكبر من الجمعية المهنية، حيث يضم الاتحاد بداخله مجموعة من الجمعيات المهنية التي تتحد من أجل الرقي بالمهنة والارتفاع بمكانتها، والمطالبة بحقوق المتخصصين في مجال المكتبات والارتقاء بهم.

ويلاحظ عند الحديث عن المؤسسات المهنية المتخصصة في مجال المكتبات والمعلومات ما يلي:

- الجمعيات والاتحادات المهنية تمثل المؤسسات المهنية لتخصص المكتبات والمعلومات، فعند الحديث عن المؤسسات المهنية يقتصر الأمر على الجمعيات والاتحادات المهنية، وذلك لعدم وجود نقابات مهنية متخصصة في هذا المجال.
- يتم استخدام مصطلح الاتحادات مضافا إلى الجمعيات المهنية المتخصصة في مجال المكتبات، وذلك لاعتبارهما مكملين لبعضهما البعض، أو لاعتبار الاتحاد المهنية مكملة أو امتدادًا للجمعيات المهنية، ولكن على مستوى أكبر.
- يستخدم مصطلح "Association" في الإنتاج الفكري الأجنبي للدلالة على كل من الجمعيات والاتحادات المهنية.

كل هذا يؤكد تكامل دور كل من الجمعيات والاتحادات المهنية، وتوحد هدفها، ولكن مع اختلاف المستوى، فالاتحاد يمثل مستوى أعم وأشمل وأكبر من الجمعيات المهنية.

٣- النقابات المهنية:

تختلف النقابات المهنية بعض الشيء عن الجمعيات والاتحادات المهنية، وإن كانت تتفق جميعها في الهدف الرئيس، وهو الرقي بالمهنة والارتفاع بمكانتها، وتدعيم

---

(١٩) أحمد بدر. مقدمة في علم المكتبات والمعلومات الدولي والمقارن.- القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠١. ص ص ٢١١، ٢١٤.

الحالة الاقتصادية والمهنية للمتخصصين والعاملين في المكتبات وتطوير أدائهم، ولعل تسمية النقابات في بداية ظهورها بالجمعيات[٢٠] يعد دليلاً على ذلك.

وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح النقابة يقابله في اللغة الإنجليزية مصطلح "Syndicate"، ومصطلح النقابة المهنية يقابله مصطلح "Professional Syndicate"، وفي بعض الدراسات يرد مصطلح "Trade Union" للدلالة على النقابة المهنية.

ويمكن التعرف أكثر على النقابات المهنية من خلال معرفة موقعها بين المؤسسات المهنية الأخرى (الجمعيات والاتحادات المهنية)، ويتضح ذلك من خلال معرفة خصائص النقابات المهنية فيما يلي.

خصائص النقابة المهنية:

تتميز النقابات المهنية في مصر بعدة خصائص، أهمها[٢١]:

١. أنها تستمد وجودها وشرعيتها من الدستور؛ حيث نص دستور ١٩٧١م صراحةً في المادة ٥٦ منه على حق تكوين النقابات[*].
٢. التمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة بما يتيح لها شخصية قانونية مستقلة عن شخوص أعضائها بحيث تمارس حقوقها والتزاماتها كشخص قانوني له ذمة مالية مستقلة مما يتيح لها حرية الحركة وصولاً لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية التي أنشئت من أجلها.
٣. الاستقلال التام عن الدولة؛ حيث لا تملك السلطات القائمة في الدولة منع تشكيل وتكوين النقابات متى كان هدفها لا يتصادم مع اعتبارات النظام العام أو الآداب العامة، وفي الحدود، ووفقًا للضوابط التي أقرها الدستور والقانون.

---

(٢٠) رؤوف عباس. الحركة العمالية في مصر (١٨٩٩- ١٩٥٢م)/ تقديم: رفعت السعيد.- ط٢.- القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠٠٩. ص ٥١.

(٢١) علي عوض حسن. مصدر سابق. ص ص ٢٢، ٢٣.

(*) جمهورية مصر العربية. دستور جمهورية مصر العربية وتعديلاته.- القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات ١٩٩٤. مادة ٥٦.

٤. للنقابات المهنية حق تمثيل مصالح أرباب المهن الخاصة بأعضائها، ولها في سبيل ذلك أن تنشئ مؤسسات ثقافية، وتؤدي خدمات تعليمية وخدمات اقتصادية من علاج ومعاش وإعانات وغير ذلك.

٥. الطابع الاختياري للنقابات؛ حيث يحدد القانون شروط العضوية وشروط ممارسة المهنة والانتماء إلى النقابة، والأصل أنه لا يجوز حرمان من تتوافر فيه هذه الشروط من الانخراط في عضوية النقابة، كما لا يجوز إجبار أي عضو على الانسحاب منها، فالعضوية اختيارية، والانسحاب اختياري، وكل ذلك تحت رقابة القضاء، وفي الحدود المقدرة في تشريعات تلك النقابات.

يضاف إلى ما سبق تمتع النقابات المهنية بكافة خصائص المؤسسات العامة استنادًا إلى إدارتها لأحد المرافق العامة ونشأتها القانونية، ووجود رقابة إدارية عليها، ولقد أخذ القانون المصري بهذا الاتجاه، ففي أبريل عام ١٩٥٨م صدر حكم من المحكمة الإدارية العليا مفاده أن تنظيم المهن الحرة (النقابات المهنية) مرافق أو مؤسسات عامة[٢٢].

يتبين مما سبق أن النقابات المهنية من أهم المؤسسات المهنية التي تعمل على رقي المهنة، وتدعيم أحوال أعضاء النقابة (المهنيين)، كما يتبين أن النقابات المهنية تمتلك من السمات والخصائص ما يميزها عن الجمعيات والاتحادات المهنية، ويؤهلها لتبوُّء هذه المكانة بين المؤسسات المهنية المتعددة، وكل هذا يدعو لضرورة إنشاء نقابة مهنية للمكتبيين في مصر، وفيما يلي تتناول الدراسة نشأة المؤسسات المهنية بصفة عامة، والمتخصصة في مجال المكتبات والمعلومات بصفة خاصة عالميًا ومحليًا للتعرف على ما تم حيال مشروع إنشاء نقابة المكتبيين في مصر، والتعرف على أسباب تأخر ظهورها، والمعوقات التي حالت دون إنشائها.

نشأة المؤسسات المهنية:

(٢٢) انظر عبد الله حنفي عبد العزيز خليفة. مصدر سابق. ص ٦٧٧.

مع تنوع وتشعب المهن وانتشارها في العصر الحديث وكثرة المهنيين أصبحت الحاجة ملحة لوجود التكتلات التي ظهرت في بداية الثورة الصناعية بما ترتب عليها من تغيير اجتماعي شامل أدى إلى ظهور المؤسسات المهنية- والتي تعد النقابات إحداها-، وكانت النقابات العمالية أسبق في الظهور من النقابات المهنية[٢٣]؛ حيث بدأ ظهور النقابات العمالية عام ١٨٩٩م، حيث تكونت جمعية لفافي السجائر بالقاهرة، ثم تكونت جمعية اتحاد الخياطين عام ١٩٠١م، ثم توالى ظهور النقابات العمالية وتطورها[٢٤].

بينما بدأت النقابات المهنية بإنشاء نقابة المحامين الأهلية عام ١٩١٢م[*]، ونقابة المحامين الشرعيين عام ١٩١٦م[**]، وتوجد في مصر الآن العديد من النقابات المهنية، وهناك اتجاه متزايد لإنشاء نقابات مهنية بين أصحاب المهن الواحدة[٢٥]، فيما يعرف بالتعددية النقابية[٢٦]، والتي ربما تشتت وتضعف النقابات أو العمل النقابي، ولكن يرى الباحث أن هناك بعض القطاعات التي يكون فيها التعدد مثمرًا مثل القطاع الطبي؛ حيث يوجد تعدد نقابي بين الطب الشرعي والصيدلة والعلاج الطبيعي وغيرها.

---

[٢٣] على عوض حسن. شرح أحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ٩٣ المعدل بالقانون ٥ لسنة ٩٥ بشأن ضمانات ديمقراطية التنظيمات النقابية المهنية.- القاهرة: نقابة المحامين، ١٩٩٩. ص ٢٠.

[٢٤] رؤوف عباس. مصدر سابق. ص ٥١.

[*] التي تم إنشاؤها بموجب القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢م.

[**] حيث صدر القانون رقم ١٠١ لـسنة ١٩٤٤م الخاص بالمحاماة ونقابة المحامين الشرعيين.

[٢٥] عبد الله حنفي عبد العزيز خليفة. مصدر سابق. ص ٦٧٣.

[٢٦] مركز البحوث العربية والإفريقية. الحركة العمالية المصرية بين الخبرة النضالية وآفاق المستقبل/ إشراف عبد الغفار شكر.- القاهرة: دار المحروسة، ٢٠٠٤. ص ٨٦.

وتتناول الدراسة فيما يلي نشأة المؤسسات المهنية في مجال المكتبات والمعلومات عالميًا ومحليًا، ثم التعرف على مدى الحاجة لإنشاء نقابة للمكتبيين في مصر.

نشأة المؤسسات المهنية المتخصصة في مجال المكتبات عالميًا:

بدأ القرن العشرون ولم يكن تخصص المكتبات والمعلومات قد حظي في القرن التاسع عشر إلا بسبع مؤسسات مهنية فقط، اهتمامها الأساسي هو موضوع التخصص، بما يمثله من الضبط والاستخدام لأوعية المعلومات، دون أن يكون هذا الاهتمام لغاية الربح أو بدافع الكسب، بل الحقيقة هي أنها جميعها ظهرت في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وقد أنشئت كل واحدة منها حسب القانون المعمول به في الدولة التي ظهرت فيها، منها اثنتان في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، إحداها تهتم بكل المؤسسات الميدانية للتخصص، والأخرى تهتم بفئة معينة هي المكتبات الطبية وحدها، وهما الأقدم والأحدث (١٨٧٦، ١٨٩٨م) في هذه المجموعة المبكرة من المؤسسات المهنية للتخصص، وبين هذين التاريخين أربع مؤسسات أخرى ظهرت كلها في أوربا الغربية وحدها (إنجلترا ١٨٨٠م، سويسرا ١٨٩٤م، النمسا ١٩٦٩م)، وهذه المؤسسات مهنية وطنية، والرابعة مؤسسة دولية أنشئت في بلجيكا عام ١٨٩٥م، وقد غيرت اسمها ثلاث مرات، فأصبح منذ سبتمبر عام ١٩٨٦م (اتحاد المعلومات والتوثيق "أمت: FID")، أما المؤسسة المهنية الباقية من تلك المجموعة المبكرة فهي الوحيدة التي ظهرت خارج أوربا الغربية وأمريكا؛ حيث أنشئت في اليابان عام ١٨٩٢م.

هذه هي البذور الأولى من المؤسسات المهنية للتخصص التي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر، وهي التي أكدت نفسها خلال القرن العشرين[٢٧] [*].

---

[٢٧] سعد محمد الهجرسي. المكتبات والمعلومات والتوثيق: أسس علمية حديثة ومدخل منهجي عربي/ سعد محمد الهجرسي، سيد حسب الله.- الإسكندرية: دار الثقافة العلمية، ١٩٩٨. ص ص ٢٠٢، ٢٠٣.

[*] توجد المؤسسات المهنية للتخصص في ثلاثة مستويات: العالمي مثل: الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات، المستوى الإقليمي مثل: الاتحاد العربي للمكتبات، المستوى الوطني مثل: الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات.

وتجدر الإشارة إلى أن الجمعيات والاتحادات المهنية تمثل المؤسسات المهنية في تخصص المكتبات والمعلومات؛ ففي معظم الدول المهارة المهنية تقوم بها الجمعيات المهنية التي يتوقع منها استمرار الكفاءة من خلال استمرار تطوير المعرفة والمهارة[٢٨].

نشأة المؤسسات المهنية للمكتبات في مصر:

عرفت مصر الجمعيات المهنية المتخصصة في مجال المكتبات والمعلومات في وقت مبكر نسبيًا عن بقية الدول العربية؛ حيث تكونت أول جمعية مهنية في مصر عام ١٩٤٤م تحت اسم الجمعية المصرية للمكتبات، وكان إنشاؤها في ذلك الوقت مواكبًا لشعور العاملين- خاصةً في دار الكتب ومكتبات جامعة القاهرة – بضرورة وجود كيان يجمع العاملين في المكتبات في مصر، ثم أعيد إنشاؤها مرة أخرى عام ١٩٥٨م تحت اسم الجمعية المصرية للوثائق والمكتبات، والتي تعد من أقوى الجمعيات المهنية في مصر، ثم أعيد إنشاؤها مرة أخرى عام ١٩٨٥م تحت اسم الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات والأرشيف، والتي تم إشهارها من قبل وزارة الشئون الاجتماعية في مارس عام ١٩٨٦م، تحت رقم ٨٠٨ جيزة، وفي ٢٠٠٣/٢/٢٧م، اجتمعت الجمعية العمومية للجمعية، ووافقت على إعادة قيدها[*]، ثم ظهرت بعض الجمعيات المهنية الأخرى مثل جمعية المكتبات المدرسية[٢٩].

الحاجة لضرورة إنشاء نقابة للمكتبيين في مصر:

بالرغم من إنشاء الجمعية المصرية للمكتبات- والتي تعد نموذجًا للمؤسسات المهنية للتخصص في مصر- في وقت مبكر عن بقية الدول العربية، وعلى الرغم من إنشاء بعض الجمعيات المهنية الأخرى مثل جمعية المكتبات المدرسية، والجمعية المصرية لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات؛ إلا أن تخصص المكتبات والمعلومات في مصر يواجه العديد من المشكلات، التي تعوق انتشار وتطور هذا العلم، ومن ثم

(28) Joan M. Reitz. Online Dictionary for Library and Information Science" ODLIS". Available at: http://www.abc_clio.com/ODLISS.aspx visited in: 5/5 /2011.

(*) انظر لائحة النظام الأساسي للجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات.- القاهرة: الجمعية، ٢٠٠٣م. ص ص ١، ٢.

(٢٩) سهير عبد الباسط عيد. مصدر سابق. ص ص ١٨٠، ١٨٨.

تطوير المهنة، وعلى رأس هذه المشكلات تجاهل واستنفار المجتمع المصري لهذا التخصص وللمتخصصين في هذا التخصص؛ فيسود في ثقافة المجتمع المصري عدم أهمية أو جدوى هذا التخصص بين تخصصات المعرفة، فيظن البعض أن العمل في المكتبات ومراكز المعلومات أمر تنظيمي بسيط لا يحتاج إلى دراسة، ويستطيع القيام به أي شخص دون الحاجة للتخصص في مجال معين أو دراسة محددة، ولا شك أن هذا الفكر يؤثر على مهنة المكتبات والمعلومات، كما أنه يؤثر على المهنيين المتخصصين في مجال المكتبات الذين يطلق عليهم المسمى الوظيفي "أمناء مكتبات" بكل ما يحمله هذا اللفظ من تقليل من شأن المهنة والمهنيين، فدور المكتبي طبقًا لهذا المسمى لا يتعدى كونه أمين عهده أو أمين مخزن بالرغم من زيادة الاهتمام العالمي بتخصص المكتبات والمعلومات في عصر المعلومات.

لا شك أن كل هذا يدعو لضرورة إنشاء نقابة للمكتبيين، تعمل على تطوير المهنة والارتقاء بالمهنيين المتخصصين في مجال المكتبات والمعلومات، وتوضح أهمية التخصص بين تخصصات المعرفة البشرية، فالجمعيات والاتحادات المهنية وحدها لا تكفي؛ نظرًا لما للنقابات من دور أعم وأوسع وأشمل من الجمعيات في تطوير المهنة والارتقاء بالمهنيين، فالنقابات المهنية لها مكانة وتحظى باهتمام من قبل الحكومات, وجميع مؤسسات الدولة أكثر بكثير من الجمعيات المهنية.

وهناك إجراءات رسمية وقانونية لإنشاء النقابات المهنية يتم الحديث عنها فيما يلي:

تشريعات إنشاء نقابة مهنية:

اتساقًا مع مبدأ ديمقراطية التنظيم النقابي، فقد نص الدستور المصري في المادتين ٥٦، ٦٢ على أن إنشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطي حق يكفله القانون، وهذه النقابات والاتحادات ملزمة بالدفاع عن الحقوق والحريات المقررة قانونًا

لأعضائها، كما أن للأعضاء حق الانتخاب والترشيح وإبداء الرأي في الاستفتاء وفقا لأحكام القانون[٣٠].

وتجدر الإشارة إلى عدم وجود تشريع أو قانون موحد لإنشاء النقابات المهنية[*]- وأحيانًا يكون هذا عائق يحول دون إنشاء النقابة-، ولكي يتم إنشاء نقابة مهنية لا بد من تقديم اقتراح مشروع بقانون لإنشاء هذه النقابة لمجلس الشعب، وبعد موافقة المجلس يصدر قانون خاص بإنشاء النقابة.

وقد قضت المحكمة الدستورية العليا في أحد أحكامها العظيمة بأن تكوين التنظيم النقابي لا بد أن يكون بتصرف إرادي حر، لا تتدخل فيه السلطة العامة، بل يستقل عنها ليكون بعيدًا عن سيطرتها، ويأتي هذا طبقًا لنص المادة الثانية من الاتفاقية الدولية رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٨م، التي نصها أن "للعمال الحق في تكوين المنظمات التي يختارونها والانضمام إليها بدون حاجة إلى إذن سابق ودون الخضوع إلا لقواعد هذه المنظمات فحسب"[٣١].

وحتى لا يكون القانون أو الإجراءات عائقا أمام إنشاء النقابات المهنية، يرى الباحث ضرورة إصدار قانون موحد لإنشاء النقابات المهنية.

إنشاء نقابة للمكتبيين في مصر:

من أهم المشروعات التي تقوم بها الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات السعي لإنشاء نقابة للمكتبيين في مصر، ولقد اتخذت العديد من الإجراءات الرسمية في هذا الصدد؛ فقدمت اقتراحًا بمشروع قانون لإنشاء نقابة "مهن المعلومات والمكتبات"، وقد

---

(٣٠) ج. م. ع. :ستور جمهورية مصر العربية وتعديلاته. مصدر سابق. المادتان ٥٦، ٦٢.

(*) ولكن يوجد قانون ينظم عمل النقابات المهنية، وهو القانون رقم ١٠٠ لـ سنة ٩٣ المعدل بالقانون ٥ لسنة ٩٥ بشأن ضمانات ديمقراطية التنظيمات النقابية المهنية، والذي تم الطعن عليه أمام المحكمة الدستورية العليا بعدم دستوريته.

(٣١) مركز البحوث العربية والإفريقية. مصدر سابق. ص ٨٧.

تمت موافقة مجلس الشعب على المشروع، ونشرت الموافقة ونص المشروع في مضبطة المجلس الرابعة والخمسين "٢٣ من أبريل عام ٢٠٠١م"[٣٢]، ولم يتم إصدار قانون بإنشاء هذه النقابة حتى الانتهاء من هذه الدراسة لعدة أسباب ومعوقات تتناولها الدراسة فيما يلي.

أسباب تأخر ظهور نقابة للمكتبيين بمصر:

لقد تأخر ظهور التكتلات المهنية للمكتبيين – إلى حد ما-، ولعل السبب الرئيس في ذلك يكمن في حداثة عمر المهنة بالمقارنة بالمهن الأخرى؛ فمهنة المكتبيين كمهنة لها أصول وقواعد ومهارات يجب توافرها في القائمين بها، وأسس علمية ترتكز عليها عمرها قصير نسبيًا بالمقارنة بالمهن الأخرى، ولا شك أن المهن سابقة على النقابات ، فالمهن تسبق ظهور التكتلات المهنية والعمالية[٣٣]، فلا يوجد تكتل مهني أو عمالي لمهنة غير موجودة.

هذا بالإضافة إلى بعض الأسباب الأخرى والمعوقات التي حالت دون إنشاء نقابة للمكتبين تناقشها الدراسة فيما يأتي:

معوقات إنشاء نقابة للمكتبين في مصر:

تتعدد معوقات إنشاء نقابة للمكتبيين في مصر وتتنوع فيما بين معوقات سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية وقانونية، كما يأتي:

أولا- المعوقات السياسية:

وتتمثل في عرقلة النظام السياسي والحكومة في مصر لإنشاء النقابات المهنية؛ حتى لا تمثل وسيلة ضغط على الحكومة والمسئولين لتدعيم الحالة الاقتصادية والمهنية للعاملين في المكتبات من خلال الاعتصامات أو الإضرابات أو الأساليب الأخرى.

---

(٣٢) جمهورية مصر العربية. الجريدة الرسمية "قسم مجلس الشعب".- س١، ع٥٤ (٢٣ مايو ٢٠٠١).

(٣٣) علي عوض حسن. مصدر سابق. ص ١٩.

ثانيًا- المعوقات الاقتصادية:

وتتمثل في الموارد التي تقوم بتمويل النقابة وتوفير المخصصات المالية اللازمة لتقديم خدمات وأنشطة النقابة، ولا شك أن النقابة المهنية ترتكز على تدعيم الحالة الاقتصادية والمهنية للعاملين، فتعمل على رفع الأجور للعاملين، وتقدم معاشات لمن انتهت فترة خدمتهم.

ثالثًا- المعوقات الثقافية والاجتماعية:

وتتمثل في قلة الوعي الثقافي والمعلوماتي لدى المجتمع المصري بأهمية تخصص المكتبات والمعلومات ومكانته بين التخصصات الأخرى.

رابعًا- المعوقات القانونية:

وتتمثل في عدم وجود تشريع موحد لإنشاء النقابات المهنية، وإصدار قانون خاص بإنشاء كل نقابة على حدة بعد تقديم اقتراح مشروع بذلك.

وبالرغم من كل هذه المعوقات، إلا أن الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات ما زالت تبذل جهودًا مستميتة لإنشاء نقابة للمكتبيين في مصر؛ لتحقيق العديد من الأهداف التي تتناولها الدراسة فيما يأتي:

أهداف النقابة وأنشطتها:

تتعدد أهداف المؤسسات المهنية ومن ثم الأدوار التي تقوم بها سعيًا لتحقيق أهدافها، فهناك أهداف سياسية وأخرى اقتصادية وثالثة اجتماعية ... إلخ، ونتيجة ذلك ظهرت بعض المصطلحات أو الصفات التي يمكن وصف النقابات بها، ومن هذه المصطلحات ظهر مصطلح النقابة السياسية في عديد من الكتابات الخاصة بالحركة العمالية في البلدان النامية، وكذلك مصطلح النقابة الاقتصادية[٣٤]. وتشترك المؤسسات المهنية (الجمعيات – الاتحادات- النقابات) في العديد من الأهداف الرئيسية، وإن كانت النقابات المهنية تسعى لتحقيق أهداف أكثر توسعًا وشمولاً من المؤسسات الأخرى، بالإضافة إلى سعيها لتحقيق الأهداف الرئيسية للمؤسسات المهنية كافة.

---

[٣٤] محمد علي بخيت. مصدر سابق. ص ١٤١.

ولقد حدد أحمد بدر هدفين رئيسين للمؤسسات المهنية المتخصصة في مجال المكتبات، هما[٣٥]:

- الرقي بالمهنة والارتفاع بمكانتها.
- تدعيم الحالة الاقتصادية والمهنية للعاملين في المكتبات؛ فالنقابات المهنية تنظيم مهني يهدف إلى الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية لأعضائه سواء الفردية أو الجماعية[٣٦].

يتفرع من هذين الهدفين الرئيسين مجموعة من الأهداف الفرعية، التي يمكن تصنيفها كما يأتي[*]:

أولا- الأهداف السياسية:

وتتمثل في تمثيل المهنة لدى السلطات العامة، وتزويدها بالبيانات التي تطلبها للرقي بالمهنة والارتفاع بمكانتها، وهناك من يرى أن الأهداف الرئيسة للنقابات أهداف سياسية، وتأتي الأهداف الاقتصادية وسائر الأهداف في مرحلة تالية[٣٧]، ولكن الباحث يرى أهمية جميع الأهداف والعمل على تحقيقها جميعًا.

ثانيًا- الأهداف الاقتصادية:

وتتمثل فيما يأتي:

١. تدعيم الحالة الاقتصادية للعاملين في المكتبات ومراكز المعلومات.

---

(٣٥) أحمد بدر. مصدر سابق. ص ٢١٤.

(٣٦) عبد الله حنفي عبد العزيز خليفة. مصدر سابق. ص ٨٥٣.

(*) لقد حدد اقتراح الجمعية المصرية للمكتبات بمشروع قانون النقابة أهداف هذه النقابة، والتي يرى الباحث قصورها، لذلك تناول الباحث أهداف النقابة وأنشطتها.

(٣٧) عبد الله حنفي عبد العزيز خليفة. مصدر سابق. ص ٦٧٥.

٢. المشاركة بدور فعال في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر[٣٨].
٣. تقديم معاش الشيخوخة والعجز والوفاة.

ثالثا- الأهداف الاجتماعية:

وتتمثل فيما يأتي[٣٩]:

١. أن تكون النقابة ساحة لتجميع المشتغلين أو المهتمين بمهنة المكتبات والمعلومات.
٢. تدعيم الأواصر الثقافة والمهنية بين الأعضاء، وكذلك تيسير تواصل أعضاء النقابة بالحكومة ومع الأشخاص البارزين في المجالات الأخرى ومع المؤسسات المهنية الأخرى.

رابعًا- الأهداف المهنية:

والتي تتمثل فيما يأتي[٤٠]:

١. تحسين الخدمات المهنية للمكتبات ومراكز المعلومات.
٢. العمل على التوحيد القياسي لأدوات العمل في المكتبات مثل قواعد الفهرسة ونظم التصنيف.
٣. إيجاد الحلول للمشكلات المهنية الملحة.
٤. المساعدة على تعيين المؤهلين من أبناء المهنة عمومًا، ومن أعضاء النقابة بوجه خاص.

---

(٣٨) أسامة القلش. جمعيات المكتبات والمعلومات والنشر: التشريعات والخدمات والآفاق المستقبلية. عالم المعلومات والمكتبات والنشر.- مج١، ع٢، (يناير ٢٠٠٠). ص ١٤٧.

(٣٩) أحمد بدر. مصدر سابق. ص ٢١٥.

(٤٠) نفس المصدر السابق. ص ص ٢١٥، ١١٦.

٥. قد يكون من أهداف النقابة عقد امتحانات ومنح شهادات الاستحقاق، وربما الاحتفاظ بسجل مهني للمكتبيين المؤهلين.

٦. الترخيص لمزاولة المهنة، ففي الدول المتقدمة تحل الجمعيات والمؤسسات المهنية محل الدولة في الإشراف والرقابة على ممارسة المهن المختلفة، والتي من بينها المكتبات[٤١].

٧. التطوير المهني للعاملين في المكتبات ومراكز المعلومات[٤٢]، والعمل على تحسين المكانة وظروف العمل للمكتبيين وإخصائيي المعلومات.

خامسًا- الأهداف التشريعية:

وتتمثل فيما يلي:

١. العمل على اقتراح وإقرار وتطبيق التشريعات المكتبية والمعلوماتية؛ حيث تعد المؤسسات المهنية بمثابة السلطة التشريعية للمهنة[٤٣].

٢. وضع المعايير للعمل في هذا المجال بهدف تطوير الأداء فيه على مستوى الدولة[٤٤].

٣. مشاركة الدولة في سلطتها التشريعية بما لها من حق تنظيم المهنة، وممارسة سلطة قضائية بما لها من سلطة التأديب على أعضائها.

٤. وضع ميثاق آداب وسلوكيات المهنة، وهذا الميثاق أو الدستور الأخلاقي يحدد مسئوليات إخصائيي المكتبات والمعلومات تجاه زملائه، وتجاه المستفيدين من المكتبة، وتجاه المجتمع المحيط[٤٥].

---

(٤١) محسن السيد العريني. التنمية المهنية للعاملين في المكتبات ومراكز المعلومات.- القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٤. ص ٦٥.

(٤٢) نفس المصدر السابق. ص ٧٨.

(٤٣) أسامة القلش. مصدر سابق. ص ١٤٧.

(44) Available at: http://www.elaegypt.com. visited in: 14/5/2011.

٥. إصدار معايير تتعلق بمتطلبات المكتبات ومراكز المعلومات من أثاث وأدوات كتابية وغيرها[٤٦].

سادسًا- الأهداف الإعلامية:

وتتمثل فيما يأتي[٤٧]:

١. الإعلام عن علم المكتبات والمعلومات من خلال المعارض والمحاضرات ... إلخ؛ من أجل خلق وعي عام به.

٢. دعم البحث الببليوجرافي وإصدار المطبوعات الببليوجرافية.

سابعًا- الأهداف العلمية والتعليمية:

وتتمثل فيما يأتي[٤٨]:

١. نشر الإنتاج الفكري المتخصص في مجال المكتبات والمعلومات.

٢. عقد لقاءات علمية لمناقشة قضايا المكتبات والمعلومات والأرشيف.

٣. إصدار مجلة علمية متخصصة باسم النقابة.

٤. عقد دورات تدريبية لأعضاء النقابة والعاملين في المكتبات ومراكز المعلومات.

٥. إيجاد روابط علمية مع المؤسسات المهنية المختلفة.

٦. الدراسة والبحث في مجال المكتبات والمعلومات، وتحسين التعليم المهني عن طريق إنشاء معاهد التدريب المناسبة[٤٩].

---

(٤٥) ري إتش جاريسون. المحاسبة الإدارية/ تأليف ري إتش جاريسون، إريك نورين؛ ترجمة محمد عصام الدين زايد؛ مراجعة: أحمد حامد حجاج.- الرياض: دار المريخ، ٢٠٠٨، ص ٢٩.

(٤٦) أحمد بدر. مصدر سابق. ص ٢١٥.

(٤٧) نفس المصدر السابق. ص ٢١٥.

(48) Available at: http://www.elaegypt.com. visited in: 14/5/2011.

(٤٩) أحمد بدر. مصدر سابق. ص ٢١٥.

٧. تقديم الاستشارات العلمية والفنية والمهنية للهيئات والمؤسسات الراغبة في ذلك[٥٠].

٨. إقامة الاجتماعات والندوات والمؤتمرات[٥١].

يضاف إلى ما سبق:

- إقامة الحفلات والرحلات العلمية والثقافية للأعضاء وأسرهم[٥٢].
- الرعاية الصحية للأعضاء وأسرهم[٥٣].

عضوية النقابة:

ينبغي أن تضم النقابة كلا من:

١. خريجي أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات المصرية والحاصلين على ليسانس المكتبات أو دبلوم المكتبات أو الماجستير في المكتبات.

٢. العاملين في المكتبات ومراكز المعلومات في مصر.

ويمكن تقسيم العاملين في المكتبات وفقًا لتقسيم الوظائف الموضح بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨م الخاص بتنظيم العاملين المدنيين في الدولة إلى ثلاث فئات كما يأتي[٥٤]:

---

(٥٠) نفس المصدر السابق. ص ٢١٦.

(٥١) أسامة القلش. مصدر سابق. ص ١٤٦.

(52) Available at: http://www.elaegypt.com. visited in: 14/5/2011.

(٥٣) سهير عبد الباسط عيد. مصدر سابق. ص ١٨٧.

(٥٤) وزارة التجارة والصناعة. القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨م بنظام العاملين المدنيين بالدولة طبقًا لأحدث التعديلات ومتضمنًا مذكرته الإيضاحية ولائحته التنفيذية والقوانين والقرارات والكتب الدورية المكملة له والصادرة بشأنه- الجزء الأول/ إعداد ومراجعة عادل عبد التواب بكري، فاطمة الزهراء عباس أحمد.- ط٢٧.- القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ٢٠٠٨. ص ٢٤٧- ٢٦٢.

١. الوظائف الفنية: وتشمل جميع الوظائف التي تكون واجباتها ومسئولياتها الإشراف أو القيام بأعمال فنية أو المساعدة في الأعمال التخصصية مثل المفهرسين والمصنفين.
٢. الوظائف الحرفية: وتشمل جميع الوظائف التي تكون واجباتها ومسئولياتها ملاحظة أو القيام بأعمال ذات طبيعة حرفية تتطلب استخدام عدد أو آلات أو معدات، وتحتاج إلى معرفة بأصول الحرفة تكتسب بالمران العملي والتدريب.
٣. الوظائف المكتبية: وتشمل جميع الوظائف التي تكون واجباتها ومسئولياتها الإشراف أو القيام بأعمال مكتبية ذات طبيعة نمطية تؤدى وفقًا لقواعد وتعليمات، ولا تتطلب تفسيرًا أو استخلاص مبادئ أو قواعد أو التعديل فيها، وتتضمن أعمال القيد بالدفاتر.

الفئة الأولى من الوظائف، وهي الوظائف الفنية تلقى على عاتق المتخصصين في مجال المكتبات والمعلومات (والعاملين بالمكتبة أو مركز المعلومات)، بينما يستطيع القيام بالوظائف الحرفية كل من المتخصصين وغير المتخصصين، وأما الوظائف المكتبية فيستطيع القيام بها غير المتخصصين.

وطبقًا لهذا التقسيم تم اقتراح ثلاثة جداول لقيد العاملين في المكتبات ومراكز المعلومات في النقابة، هي جدول المجموعات المهنية، وجدول المجموعات المساندة، وجدول المجموعات الكتابية(*).

الموارد المالية للنقابة:

تتمثل إيرادات النقابة فيما يأتي(٥٥):

(*) وذلك في اقتراح مشروع قانون لإنشاء نقابة مهن المعلومات والمكتبات في الجريدة الرسمية "قسم مجلس الشعب".- س١، ع٥٤ (٢٣ مايو ٢٠٠١م)، والذي تناول أيضًا موارد النقابة، وكيفية إدارة النقابة من خلال الجمعية العمومية ومجلس النقابة، وتأديب الأعضاء، وبعض الأحكام العامة.

١. رسم القيد في جداول النقابة.
٢. الاشتراكات السنوية للأعضاء وفوائد الاشتراكات المتأخرة.
٣. عائد استثمار أموال النقابة من البنك المودع به أموال النقابة.
٤. الإعانات التي تمنحها الدولة للصناديق.
٥. الهبات والوصايا التي تقرر لصالح الصندوق والتي يوافق مجلس النقابة على قبولها.
٦. استثمار أموال الصندوق في عمل المعارض والحفلات وغيرها من الأنشطة.

مما سبق يمكن القول بأن الوضع الإداري والمالي والقانوني للنقابة بعد إنشائها بإذن الله، بالإضافة إلى الخصائص التي تميزها عن المؤسسات المهنية الأخرى، والتي سبق الحديث عنها، كل هذا يمكنها من تحقيق أهدافها المتنوعة والرقي بالمهنة، وتقديم خدمات عديدة ومتنوعة للأعضاء أكثر من غيرها من المؤسسات المهنية.

نتائج الدراسة:

تناولت الدراسة نقابة المكتبيين في مصر بين آمال الماضي وطموحات المستقبل، وقد طرحت بعض التساؤلات التي يمكن الإجابة عنها من خلال النتائج الآتية:

١. تعد النقابات المهنية من أهم المؤسسات المهنية التي تعمل على الرقي بالمهنة، والارتفاع بمكانتها، وتدعيم الحالة الاقتصادية والمهنية للعاملين في المكتبات، وتتميز عن الجمعيات والاتحادات المهنية بالعديد من السمات والخصائص والمميزات التي تبرز أهميتها، ودورها في الرقي بالمهنة والارتفاع بمكانتها وتقديم خدمات للأعضاء، من أهم هذه الخصائص: استقلالها عن الدولة، وتمتعها بكافة خصائص المؤسسات العامة في الدولة، بالإضافة إلى طبيعتها، وصفتها القانونية التي تمكنها من تحقيق أهدافها.

---

(٥٥) انظر: اقتراح مشروع قانون لإنشاء نقابة مهن المعلومات والمكتبات السابق الإشارة إليه.

٢. هناك علاقة تكامل وترابط بين المؤسسات المهنية وبعضها، فالجمعيات والاتحادات المهنية مصطلحان متلاصقان يقابلهما في الإنجليزية مصطلح "Association"، والذي يستخدم للدلالة على الجمعية أحيانًا، وللدلالة على الاتحاد المهني أحيانًا أخرى، ولكن الاتحاد يعد امتدادًا للجمعية، فهو أعم وأشمل منها، وكذلك استخدم لفظ جمعية للدلالة على النقابات في بداية ظهورها نظرًا لتوحد الهدف مع الاختلاف البسيط بين النقابة والجمعية والاتحاد، والذي سبق الإشارة إليه، ويتضح من خلال عرض خصائص النقابات المهنية السابق في الدراسة.

٣. تعد النقابات العمالية أسبق في النشأة والظهور من النقابات المهنية، وربما يرجع سبب ذلك إلى أسبقية الحديث عن حقوق العمال إذا ما قورن بالحديث عن المهن المختلفة التي سبقت إنشاء النقابات المهنية.

٤. لم يعرف تخصص المكتبات والمعلومات النقابات المهنية قبل التفكير في إنشاء نقابة للمكتبيين في مصر، وتتمثل المؤسسات المهنية للتخصص في الجمعيات والاتحادات المهنية بالرغم من أهمية النقابات المهنية ودورها في الرقي بالمهنة وتدعيم أحوال العاملين بالمكتبات الاقتصادية والمهنية.

٥. هناك حاجة ملحة لإنشاء نقابة للمكتبيين في مصر؛ نظرًا لأن تخصص المكتبات والمعلومات يعاني من تجاهل واستنفار المجتمع المصري له، بالرغم من أهميته في عصر المعلومات (عصر العلم والتكنولوجيا) بين التخصصات الأخرى.

٦. لا يوجد قانون موحد لإنشاء النقابات المهنية، ولكي يتم إنشاء نقابة مهنية لا بد من تقديم اقتراح مشروع بقانون لإنشاء هذه النقابة لمجلس الشعب، وبعد موافقة المجلس عليه يصدر قانون خاص بإنشاء النقابة، وفي كثير من الأحيان يحول ذلك دون إنشاء النقابة، لذلك يرى الباحث ضرورة صدور قانون موحد لإنشاء النقابات المهنية.

٧. قدمت الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات اقتراحًا بمشروع قانون لإنشاء نقابة مهن المعلومات والمكتبات، وقد تمت الموافقة على المشروع، ونشرت موافقة مجلس الشعب، ونص المشروع في الجريدة الرسمية "قسم مجلس الشعب" في ٢٣ من أبريل عام ٢٠٠١م، ولم يصدر قانون خاص بإنشاء النقابة حتى الانتهاء من هذه الدراسة، بالرغم من جهود الجمعية المصرية للمكتبات في هذا الأمر.

٨. هناك أسباب ومعوقات سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية وقانونية تحول دون إنشاء نقابة للمكتبيين في مصر.

٩. تتعدد أهداف نقابة المكتبيين في مصر، ومن ثم الأدوار التي تقوم بها سعيًا لتحقيق أهدافها، وتتنوع هذه الأهداف بين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمهنية والتشريعية والإعلامية والعلمية والتعليمية من أجل الرقي بالمهنة، والارتفاع بمكانتها، وتدعيم الحالة الاقتصادية والمهنية للعاملين في المكتبات.

١٠. تعد النقابات المهنية من المؤسسات العامة في الدولة.